



سلطة النقد الفلسطينية
PALESTINE MONETARY AUTHORITY

تقرير التطورات الاقتصادية

الربع الرابع، 2024

دائرة الأبحاث والسياسة النقدية
نيسان 2025



© نيسان، 2025.

جميع الحقوق محفوظة.

في حالة الاقتباس، يرجى الإشارة إلى هذه المطبوعة كالتالي:

سلطة النقد الفلسطينية، تقرير التطورات الاقتصادية - الربع الرابع 2024.

جميع المراسلات توجه إلى :

سلطة النقد الفلسطينية

ص.ب. 452

رام الله والبيرة - فلسطين

هاتف: 2-241 5251 (+ 970)

فاكس: 2-241 5310 (+ 970)

بريد إلكتروني: info@pma.ps

صفحة إلكترونية: www.pma.ps

الملخص التنفيذي

أدى استمرار العدوان الإسرائيلي على الأراضي الفلسطينية لأكثر من عام إلى تراجع ملحوظ في أداء كافة الأنشطة والقطاعات الاقتصادية، لا سيما في قطاع غزة. إذ شهد الربع الرابع من العام 2024، استمرار الارتفاع غير المسبوق في مستوى الأسعار، وارتفاع معدلات البطالة، بالإضافة إلى تراجع القدرة الشرائية، كل ذلك أدى إلى تراجع الاستهلاك الخاص المحرك الرئيس للاقتصاد الفلسطيني. وفيما يلي ملخصاً لأداء أهم المؤشرات الاقتصادية خلال هذا الربع:

➤ تراجع الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي بنحو 0.9% على أساس سنوي.

○ نمو اقتصاد الضفة الغربية بنحو 1.1%.

○ تراجع اقتصاد قطاع غزة بواقع 41.2%.

➤ ارتفاع معدل التضخم إلى نحو 82.6% على الأساس السنوي.

○ 1.1% في الضفة الغربية.

○ 324.8% في قطاع غزة.

➤ ارتفاع معدل البطالة في فلسطين عن مستواه المناظر، ليبلغ 46.5%.

○ 28.8% في الضفة الغربية.

○ حوالي 79% في قطاع غزة.

➤ تراجع الإيرادات مقابل ارتفاع النفقات الحكومية، وارتفاع رصيد الدين العام الحكومي ليشكل نحو 30.7% من الناتج المحلي الإجمالي.

➤ تحسن أداء كافة بنود الحساب الجاري في ميزان المدفوعات، وتراجع عجز الحساب الجاري عن مستواه المناظر، ليشكل نحو 13.0% من الناتج المحلي الإجمالي.

المحتويات

iii.....	الملخص التنفيذي
1.....	التطورات العالمية والاقليمية
4.....	التطورات المحلية
4.....	النمو والإنفاق
7.....	الأسعار والتضخم
8.....	سوق العمل
10.....	المالية العامة
11.....	القطاع الخارجي
12.....	التطورات المصرفية
13.....	بورصة فلسطين

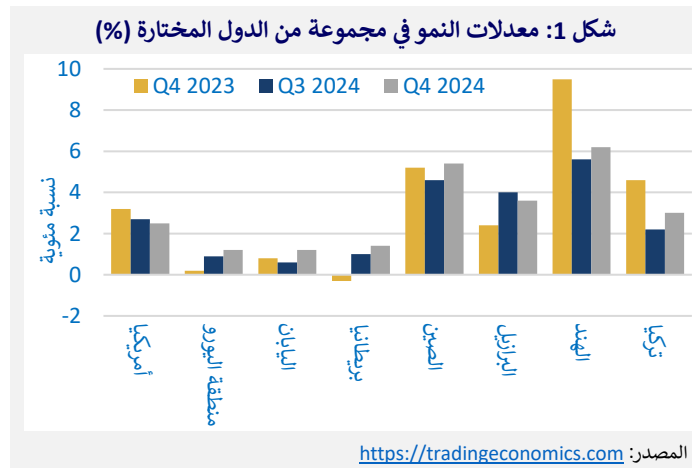
التطورات العالمية والاقليمية

تأثر النمو في الاقتصاد العالمي خلال الربع الرابع 2024، بمجموعة من العوامل والتحديات أهمها استمرار ارتفاع معدلات التضخم، والتوترات الجيوسياسية، والتغيرات المناخية، بالإضافة إلى التطورات الكبيرة في مجال الذكاء الاصطناعي والتكنولوجيا والابتكار. وتباين أثر هذه العوامل والتحديات على أداء الاقتصادات المتقدمة والاقتصادات الناشئة والنامية. إذ أظهرت الاقتصادات النامية مرونة أكبر في مواجهة مثل هذه التحديات وهو ما يجعلها محط أنظار المستثمرين، في حين لا تزال الاقتصادات المتقدمة تعاني من هذه التحديات، وهو ما دفعها للإبقاء على السياسات النقدية المتشددة، التي تهدف إلى مكافحة مستويات التضخم المرتفعة. وتشير التوقعات الصادرة عن موقع احصائيات⁽¹⁾ إلى تباين ملحوظ في معدلات النمو (المتوقعة) خلال الربع الرابع 2024، بين مجموعة الدول المتقدمة ومجموعة الدول النامية والصاعدة، وعلى مستوى الدول داخل المجموعة الواحدة.

فقد أظهرت هذه التوقعات تباطؤ النمو في الاقتصادات المتقدمة ليبلغ نحو 1%، خلال الربع الرابع 2024، على أساس سنوي، وذلك نتيجة تأثير هذه الاقتصادات بارتفاع تكاليف الإنتاج، إضافة للسياسات النقدية المتشددة. وفي المقابل، يتوقع أن يتسارع النمو في الاقتصادات الناشئة والنامية إلى نحو 4.8% خلال نفس الفترة، نتيجة تحسن الاستثمارات الخارجية وزيادة النشاط الصناعي في هذه البلدان، وهو ما أدى إلى تزايد الطلب المحلي وتحسن مستويات الإنتاج.

مجموعة الاقتصادات

المتقدمة، استمر تباطؤ النمو في الاقتصاد الأمريكي خلال الربع الرابع 2024، ليصل نحو 2.5%، بعد أن نما بنحو 2.7% خلال الربع السابق. وتأثر أداء الاقتصاد الأمريكي خلال هذا الربع بالتطورات السياسية والانتخابات



الرئاسية التي أفرزت إدارة جديدة ذات نهج مختلف تماماً عن سابقتها، خاصة فيما يتعلق

⁽¹⁾ <https://ehsaeyat.com/>

بالتهديد بفرض رسوم جمركية على العديد من السلع المستوردة، الأمر الذي أدى لفقدان الزخم وزيادة حالة عدم اليقين. وبالرغم من هذا التباطؤ، لا يزال الاقتصاد الأمريكي يسجل أداءً قوياً، متأثراً بتحسين الإنفاق الاستهلاكي والتصدير خاصة مبيعات السيارات. وهذا ما دفع بنك الاحتياطي الفيدرالي للإبقاء على سعر الفائدة دون تغيير، في مواجهة مستويات التضخم التي ما تزال أعلى من مستوياتها المستهدفة.

وفي المقابل، نما اقتصاد منطقة اليورو، خلال الربع الرابع 2024 بنحو 1.2% على الأساس السنوي، مقارنة بنحو 0.9% خلال الربع السابق. وجاء هذا النمو مدفوعاً بتحسين الإنفاق الاستهلاكي والاستثماري، على خلفية تراجع الضغوط التضخمية وخفض أسعار الفائدة الرسمية وبالتالي انخفاض تكاليف الاقتراض. وتعتبر إسبانيا وهولندا المحرك الأساس للنمو في منطقة اليورو، بعد أن حققت الأولى نمواً بنحو 3.5%، على أساس سنوي، وذلك بفضل تحسن الصادرات والاستهلاك الأسري وبدعم من قطاع السياحة، فيما نمت الثانية بنحو 1.8%، على خلفية زيادة الاستهلاك الأسري والحكومي، وتحسن الصادرات خاصة الصناعية منها وصادرات الغاز والكهرباء، إضافة لتحسن الملحوظ في جانب الاستثمار، خاصة في قطاع السيارات. بالمقابل، استمر الأداء الضعيف للاقتصاد الألماني خلال الربع الرابع 2024، لينكمش بنحو 0.2% مقارنة بالربع المناظر. وجاء هذا التراجع على خلفية تنامي المنافسة من الخارج وارتفاع تكاليف الطاقة، وهو ما أدى إلى تراجع صادرات السلع والخدمات، وبالتالي انخفاض الإنتاج في قطاع السيارات وصناعة الآلات.

أما على صعيد اقتصادات الدول الصاعدة والنامية، فقد واصل الاقتصاد الصيني تحسنه، وحقق معدل نمو أعلى من المتوقع، إذ نما خلال الربع الرابع 2024، بنحو 5.4% على الأساس السنوي، مقارنة بنحو 4.6% خلال الربع السابق. ويأتي هذا النمو بفضل خطة التحفيز التي تبنتها بكين مطلع أيلول 2024، بهدف تقديم الدعم المالي والاستثماري اللازم لدفع عجلة الاقتصاد. وعلى ما يبدو أن الخطة تؤتي أكلها، من خلال تحسن الصادرات والصناعة، وذلك بالرغم من التحديات القائمة في ظل مخاوف من الحرب التجارية وفرض الرسوم الجمركية، وهشاشة الطلب المحلي وضعف مبيعات التجزئة.

وفي المقابل، حقق الاقتصاد التركي نمواً بنحو 3.0% خلال الربع الرابع 2024، على أساس سنوي، مقارنة بنحو 2.2% في الربع السابق. وجاء هذا النمو نتيجة تحسن الإنفاق الأسري

والحكومي وتحسن قطاع البناء خلال هذا الربع، كذلك ساهمت سياسات البنك المركزي في هذا النمو، من خلال تبني سياسات نقدية تيسيرية عبر خفض أسعار الفائدة الرسمية بشكل ملحوظ، وهو ما ساهم في خفض تكاليف الاقتراض وبالتالي تشجيع الاستثمار والاستهلاك.

على الصعيد الإقليمي، بدأ الاقتصاد الإسرائيلي بالتعافي من آثار الحرب على قطاع غزة، محققاً نمواً بنحو 5.5% خلال الربع الرابع من العام 2024، مقارنة مع تراجع بنحو 1.3% في الربع السابق. وقد جاء هذا النمو في ظل إبرام اتفاق وقف إطلاق النار مع لبنان وتحسن الاستهلاك الخاص، تحديداً شراء السيارات. كما شهد هذا الربع زيادة ملحوظة في حجم الإنفاق الحكومي والدفاع لتغطية نفقات الحرب على قطاع غزة. في مقابل تأثر كل من قطاع الانشاءات والزراعة والتكنولوجيا بشكل كبير بالحرب ونقص العمالة. وقد استمر تراجع معدل البطالة في الاقتصاد الإسرائيلي إلى ما يقارب 2.6% خلال الربع الرابع 2024، مقارنة مع نحو 2.7% في الربع السابق، وذلك على خلفية استمرار التحاق أعداد كبيرة من الإسرائيليين بخدمة التجنيد الاحتياطي.

وعلى الجانب الآخر، أظهرت البيانات الصادرة عن بنك إسرائيل استقرار معدل التضخم خلال الربع الرابع 2024 عند مستوى 3.4%، على أساس سنوي، وهي نفس النسبة خلال الربع السابق، والتي تتجاوز المستويات المستهدفة (1%-3%). وقد أبقى بنك إسرائيل سعر الفائدة الرسمي عند نفس مستواها خلال الربع السابق، لتستقر عند مستوى 4.50%.

أما الاقتصاد الأردني، فمن المتوقع أن ينمو خلال الربع الرابع 2024 بنحو 2.9% على أساس سنوي، مقارنة مع 2.6% في الربع السابق. إذ يتوقع استمرار نمو أغلب الأنشطة الاقتصادية خاصة الإنتاجية منها. إذ يتوقع أن يسهم فتح بعض المعابر مع سوريا خلال هذا الربع في زيادة حركة التبادل التجاري، بالإضافة إلى الإجراءات الحكومية المتمثلة في إعفاءات وتسويات ضريبية وخفض أسعار الفائدة الرسمية في توجه لدعم القطاع الخاص وتحفيز الاقتصاد.

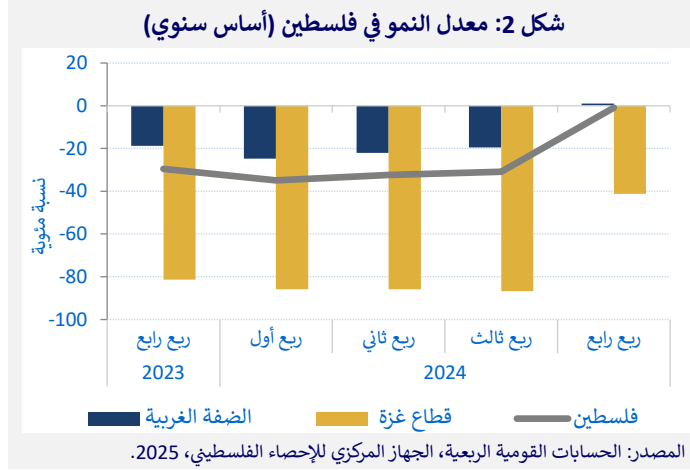
وقد بقي معدل البطالة مستقراً عند نحو 21.4%، كما هو في الأرباع السابقة من العام 2024. كما شهد هذا الربع تراجع معدل التضخم إلى 1.3%، مقارنة بنحو 1.6% في الربع السابق. بالمقابل خَفَضَ البنك المركزي الأردني معدل الفائدة الرسمية خلال الربع الرابع 2024 ليلبلغ 6.5% نهاية الربع، مقارنة مع 7% نهاية الربع السابق⁽²⁾.

(2) <https://tradingeconomics.com/>

التطورات المحلية

النمو والإنفاق

تراجع الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي خلال الربع الرابع 2024، بنحو 0.9% مقارنة بالربع المناظر من العام السابق (مقابل نمو بنحو 1.5% على الأساس الربعي)، ليبلغ حوالي 2.9 مليار دولار. ويأتي هذا التراجع، في ظل استمرار العدوان الإسرائيلي غير المسبوق، على مختلف الأراضي



الفلسطينية، لا سيما قطاع غزة، وهو ما أدى إلى تراجع كافة المؤشرات الاقتصادية بشكل ملحوظ، خاصة الاستهلاك الخاص.

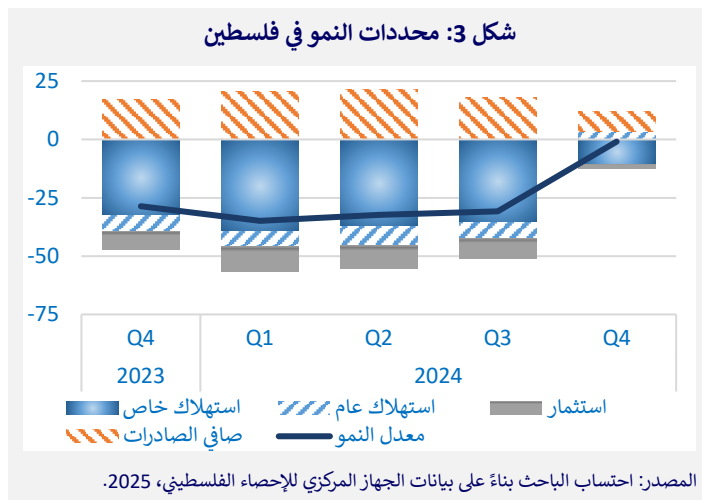
وعلى الصعيد الجغرافي، حقق الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي

في الضفة الغربية نمواً موجباً للمرة الأولى منذ عام، بنسبة 1.1% مقارنة مع الربع المناظر، ونحو 2.0% على أساس ربعي، ليبلغ ما يقارب 2.8 مليار دولار. وذلك على خلفية تحسن أنشطة الزراعة والصناعة وتجارة الجملة والتجزئة خلال هذا الربع، بالإضافة إلى التحسن الملحوظ في أنشطة الإدارة العامة والدفاع. أما في قطاع غزة، فما زال النزيف الاجتماعي والاقتصادي مستمراً، نتيجة العدوان الإسرائيلي والتدمير شبه الكامل للبنية التحتية وعناصر الإنتاج، إذ تراجع الناتج المحلي الإجمالي بنحو 41.2% على الأساس السنوي، ونحو 11.6% على الأساس الربعي، ليبلغ ما يقارب 80.3 مليون دولار.

وقد شهد هذا الربع تبايناً في أداء مكونات الطلب الكلي في فلسطين، إذ تراجع الاستهلاك الخاص بنحو 11.0%، على أساس سنوي (وبنحو 6.6% على أساس ربعي)، ليبلغ نحو 2.4 مليار دولار، جراء تراجعته في الضفة الغربية بنحو 9.4% (5.8%)، ونحو 42.5% (25.2%) في قطاع غزة. بالمقابل شهد الاستهلاك الحكومي خلال هذا الربع ارتفاعاً بنحو 17.9%، ليبلغ ما يقارب 666.7 مليون دولار، إذ ارتفع في الضفة الغربية بنسبة 19.5%، وفي قطاع غزة بنحو 5.9%.

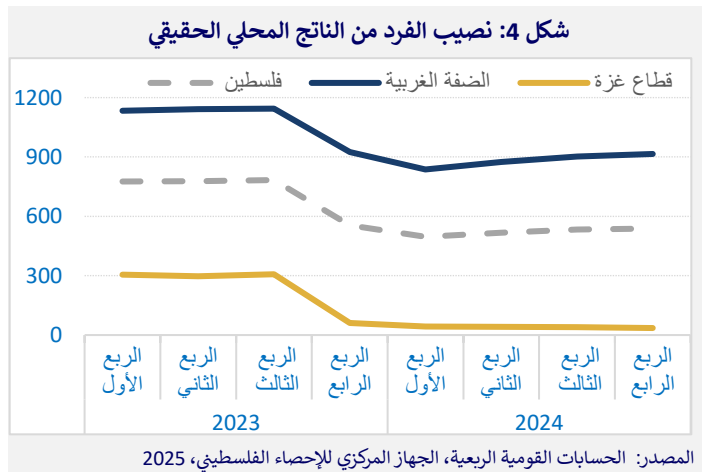
كذلك أيضاً، أدت حالة عدم اليقين والتوترات الأمنية إلى استمرار تراجع الإنفاق الاستثماري خلال هذا الربع بنحو 7.4% مقارنة بالربع المناظر، ليبلغ ما يقارب 748 مليون دولار، إذ تراجع في الضفة الغربية بنحو 6.8%، فيما تراجع في قطاع غزة إلى الصفر تقريباً.

وتأتي هذه التطورات في ظل استمرار إغلاق سوق العمل الإسرائيلي أمام العمالة الفلسطينية، والاقتطاعات المستمرة من أموال المقاصة، وضعف المنح والمساعدات الدولية، بالإضافة إلى تلقي موظفي القطاع العام رواتب منقوصة منذ فترة طويلة. كل هذه العوامل ساهمت في تراجع القدرة الشرائية للأفراد والشركات بالإضافة إلى الإحجام عن الاستهلاك أو الاستثمار.



تجدر الإشارة أن تراجع الاستهلاك الخاص انعكس بشكل مباشر في حجم الواردات، إذ يتم تغطية معظم الاستهلاك من خلال الاستيراد. فقد انخفض حجم الواردات خلال الربع الرابع 2024 بنحو 9.6% على أساس سنوي، ليبلغ نحو

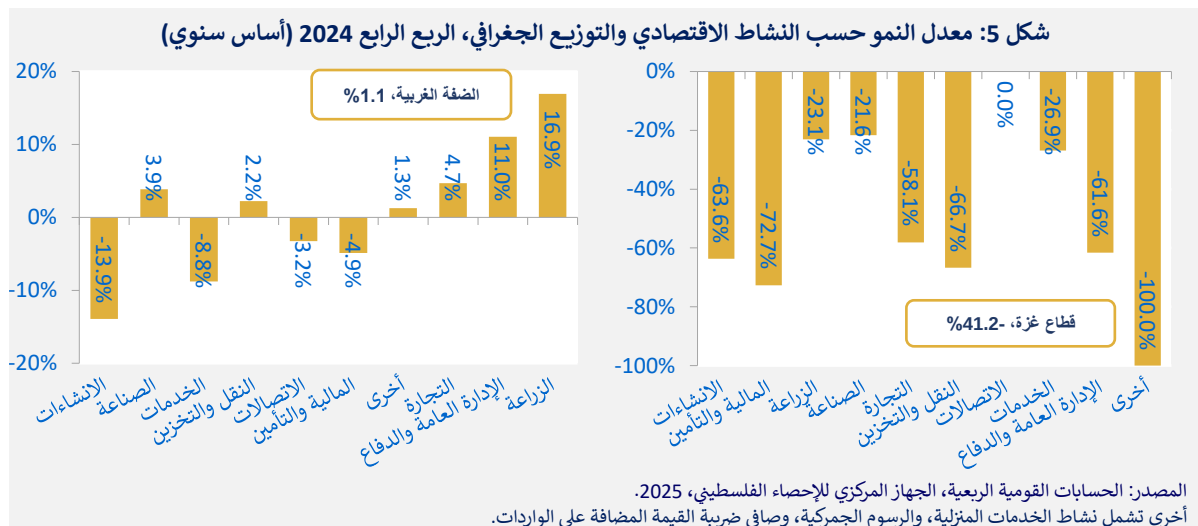
1.6 مليار دولار. بالمقابل شهد هذا الربع ارتفاع الصادرات الفلسطينية بنحو 13.6%، على أساس سنوي، لتبلغ ما يقارب 646.6 مليون دولار. ويعتبر تراجع الاستهلاك الخاص المحرك الرئيس للاقتصاد الفلسطيني، وذلك في مقابل تحسن الإنفاق الحكومي وصافي الصادرات.



وفي ضوء التطورات سالفه الذكر، فقد تراجع نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي في فلسطين بنحو 2.8% مقارنة بمستواه قبل عام، ليبلغ ما يقارب 538.7 دولار. إذ انخفض بنحو 1.0% في الضفة

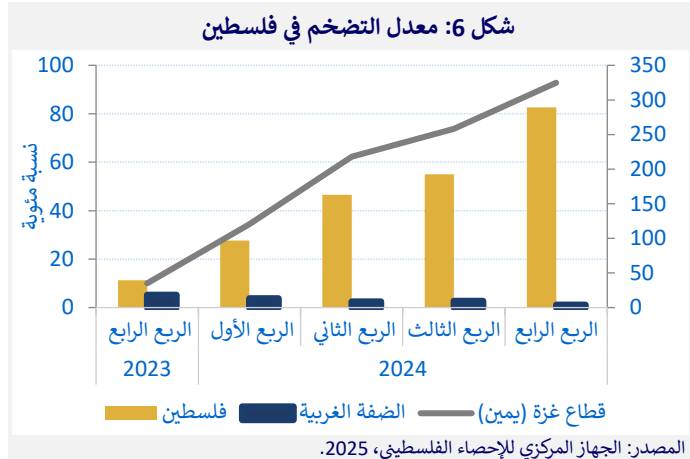
الغربية، لبلغ 915.1 دولار، فيما انخفض بنحو 42.0% في قطاع غزة إلى حوالي 35.5 دولار، خلال نفس الفترة.

أما في جانب العرض فقد تباين أداء الأنشطة الاقتصادية في فلسطين خلال الربع الرابع 2024، إذ تحسن أداء بعض الأنشطة كالزراعة، والصناعة، وتجارة الجملة والتجزئة، فيما تراجع بعضها الآخر كالانشاءات والخدمات، وبقي بعضها الآخر مستقرًا كما هو قبل عام كالنقل والتخزين. وتشير البيانات إلى تراجع ملحوظ في أداء كافة الأنشطة الاقتصادية في قطاع غزة، دون استثناء نتيجة للدمار الذي شهده اقتصاد غزة بسبب العدوان الإسرائيلي المستمر منذ أكثر من عام. بالمقابل تباين أداء الأنشطة الاقتصادية في الضفة الغربية، إذ تحسن كل من نشاط الزراعة والتجارة بنحو 16.9%، و4.7%، على أساس سنوي، مقابل تراجع أداء أنشطة الانشاءات والخدمات بنحو 13.9%، و8.8%، خلال نفس الفترة، على الترتيب.



الأسعار والتضخم

تأثر مستوى أسعار السلع والخدمات في الاقتصاد الفلسطيني بشكل كبير وملحوظ بالعدوان الإسرائيلي على كل من قطاع غزة والضفة الغربية. وكان التأثير الأكبر لهذا العدوان على مستوى الأسعار في قطاع غزة، إذ بلغ معدل التضخم خلال الربع الرابع 2024، مستويات غير مسبوقة بنحو 324.8%، نتيجة منع الاحتلال الإسرائيلي دخول السلع الأساسية والأولية إلى القطاع، لاسيما شمال قطاع غزة. أما على مستوى الضفة الغربية، فقد بلغ معدل التضخم نحو 1.1%



خلال نفس الفترة. وفي المحصلة أدت هذه التطورات إلى ارتفاع معدل التضخم على مستوى فلسطين ليبلغ نحو 82.6% خلال الربع الرابع 2024، على أساس سنوي.

وقد تباينت مستويات أسعار

السلع والخدمات بحسب المجموعات الرئيسية في سلة المستهلك الفلسطيني (كما هو الحال على مستوى قطاع غزة والضفة الغربية). فقد أظهرت البيانات الصادرة عن الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني ارتفاعاً غير مسبوق في أسعار السلع في مجموعة التبغ والمشروبات بنحو 796.9% على أساس سنوي (نحو 3,203.6% في قطاع غزة، و6.3% في الضفة الغربية). كما ارتفعت مستويات أسعار السلع الغذائية بنحو 104.3% مقارنة بمستوياتها خلال الربع المناظر من عام 2023، إذ ارتفعت بنحو 350.0% في قطاع غزة، فيما بقيت مستقرة عند مستوياتها المناظرة في الضفة الغربية (ارتفاع طفيف بنحو 0.4%). وارتفعت الأسعار في مجموعة المسكن ومستلزماته بنحو 32.3% مقارنة بمستواها قبل عام (نحو 103.1% في قطاع غزة، وما يقارب 0.5% في الضفة الغربية). كذلك ارتفعت أسعار السلع والخدمات الطبية بنحو 23.1% (نحو 89.2% في قطاع غزة، و1.3% في الضفة الغربية). وشهد هذا الربع، أيضاً، ارتفاع مستوى الأسعار في مجموعات الأقمشة والملابس، والنقل والمواصلات، والأثاث والسلع المنزلية بنسب تراوحت بين 17.7%، و15.9%، و9.1% على التوالي. أما مستوى الأسعار في باقي المجموعات الأخرى فقد تباين فيما بين ارتفاع أعلاه بنحو 5.8% في مجموعة الخدمات الشخصية والحماية، وتراجع أدناه بنحو 1.1% في مجموعة الاتصالات، خلال نفس الفترة.

سوق العمل

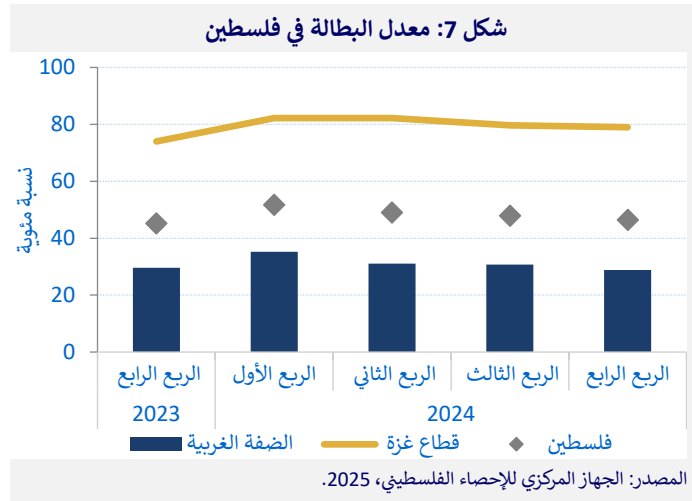
استمر تأثر سوق العمل الفلسطيني بالعدوان الإسرائيلي المستمر على الأراضي الفلسطينية منذ تشرين أول 2023. إذ تشير البيانات الصادرة عن الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، إلى تفاقم معاناة الاقتصاد الفلسطيني وتراجع كافة مؤشراتته الاقتصادية والاجتماعية نتيجة لهذا العدوان. وقد انعكست هذه المعاناة على سوق العمل الفلسطيني الذي تعرض لانتكاسة كبيرة منذ بداية العدوان، تمثلت في منع دخول العمالة الفلسطينية إلى سوق العمل الإسرائيلي، وهو ما أدى لتدهور مؤشرات سوق العمل وارتفاع معدلات البطالة بشكل ملحوظ.

إذ تشير البيانات المتوفرة أن عدد العاملين في الضفة الغربية، بلغ نحو 716 ألف عامل خلال الربع الرابع 2024، مقارنة بحوالي 860 ألف عامل قبل العدوان الإسرائيلي. وانخفض عدد العمال الفلسطينيين في سوق العمل الإسرائيلي إلى نحو 35 ألف عامل (أو ما يعادل نحو 4.9% من العمالة في الضفة الغربية) خلال هذا الربع، مقارنة بحوالي 177 ألف عامل (نحو 20.4% من العمالة في الضفة الغربية) قبل الحرب⁽³⁾. وتوزع العاملون في السوق المحلي بين نحو 17.9% في القطاع العام والسلطات المحلية، مقابل نحو 74.2% يعملون في القطاع الخاص، فيما استوعب سوق العمل الإسرائيلي نحو 4.9% منهم، خلال الربع الرابع 2024.

وبقي نشاط الخدمات مستحوذاً على الحصة الأكبر من عدد العاملين خلال هذا الربع، بنحو 34.9% منهم، فيما استوعب نشاط التجارة والمطاعم نحو 25.5% من العاملين في السوق المحلي، وعمل نحو 14.8% من العاملين في نشاط الصناعة والتعدين، في حين ساهم نشاط البناء والتشييد بتشغيل نحو 11.8% من العاملين خلال الربع الرابع 2024. أما بخصوص العاملين الفلسطينيين في سوق العمل الإسرائيلي فقد تركز معظمهم في نشاط البناء والتشييد بنحو 37.3%، ونشاط الصناعة والتعدين بنحو 35.4%.

وتراجع معدل البطالة في الضفة الغربية خلال الربع الرابع 2024 إلى نحو 28.8%، مقارنة بما يقارب 30% خلال الربع السابق والمناظر، إلا أنها ما زالت أعلى بكثير من ضعف ما كانت عليه قبل الحرب. وبحسب البيانات المنشورة، بلغ عدد العاطلين عن العمل في الضفة الغربية ما يقارب 290 ألف شخص خلال الربع الرابع 2024.

(3) تجدر الإشارة أن بيانات سوق العمل الواردة في هذا التقرير تقتصر فقط على الضفة الغربية، نظراً لعدم توفر بيانات حول سوق العمل في قطاع غزة بسبب العدوان الإسرائيلي.



وتظهر البيانات تقارب نسبة البطالة في الضفة الغربية فيما بين الذكور (29.1%) والإناث (27.7%)، إلا أن هذه النسبة تتفاوت بشكل ملحوظ عند أخذ سنوات الدراسة بعين الاعتبار. إذ تشير البيانات إلى ارتفاع معدل البطالة ليزيد عن 31% للذكور

الذين لديهم سنوات دراسية تتراوح بين 1 - 12 سنة، فيما تنخفض هذه النسبة لتبلغ نحو 18.8% للذكور الذين لديهم 13 سنة دراسية فأكثر. وعلى العكس تماماً، فإن معدل البطالة بين الإناث يرتفع بشكل ملحوظ ليبلغ نحو 33.5% للنساء اللاتي لديهن 13 سنة دراسية فأكثر، مقابل نسبة تقل عن 10% للإناث اللاتي لديهن سنوات دراسية أقل من 12 سنة.

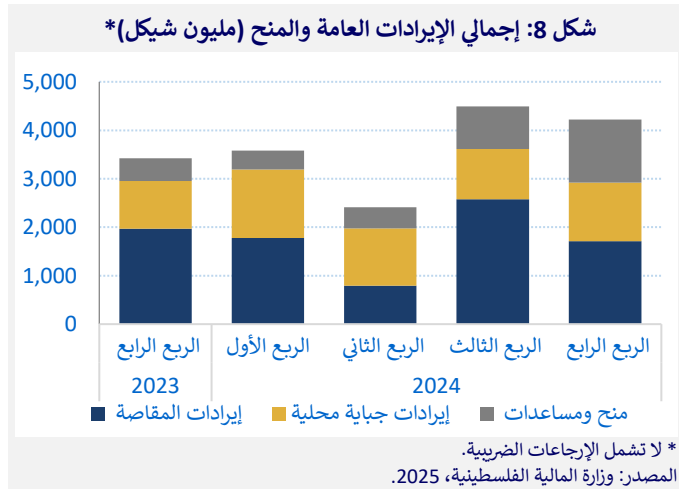
أما في قطاع غزة، فمع استمرار العدوان الإسرائيلي وتدمير البنية التحتية وتوقف معظم الأنشطة الاقتصادية، فقد تحول معظم السكان الغزيين إلى عاطلين عن العمل، باستثناء أولئك الأشخاص الذين يعملون في القطاع العام، وبعض المؤسسات الدولية، ومؤسسات القطاع الخاص التي لا تزال تقدم بعضاً من خدماتها بالرغم من ظروف العدوان، يضاف إليهم بعض الباعة المتجولون، وباعة البسطات، وغيرها من الأعمال البسيطة.

أما بخصوص معدل الأجر اليومي في الضفة الغربية، فقد تراجع خلال الربع الرابع 2024، بنحو 5.8% مقارنة بالربع السابق، فيما جاء مستقراً مقارنة بالربع المناظر، ليبلغ نحو 134.1 شيكل/يوم. علماً بأن متوسط أجر العاملين في القطاع الخاص بلغ نحو 131.0 شيكل/يوم، مقابل نحو 129.1 شيكل/يوم للعاملين في القطاع العام، في حين بلغ معدل الأجر اليومي للعاملين الفلسطينيين في سوق العمل الإسرائيلي نحو 238.0 شيكل/يوم خلال نفس الفترة.

وبقي معدل الأجر اليومي في قطاع النقل والتخزين هو الأعلى في السوق المحلي خلال الربع الرابع 2024، بنحو 193.6 شيكل/يوم، فيما جاء معدل الأجر في نشاط البناء والتشييد ثانياً، بنحو 146.6 شيكل/يوم، وكان نشاط الزراعة الأقل أجراً بمعدل بلغ نحو 90.1 شيكل/يوم. بالمقابل

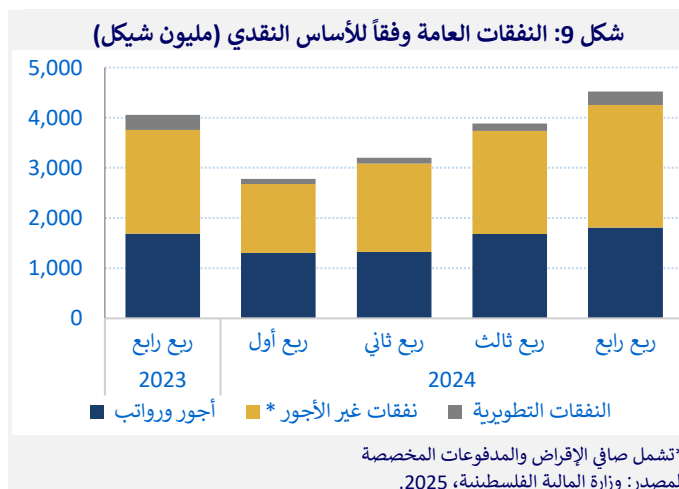
تراوح معدل الأجر اليومي للعاملين الفلسطينيين في إسرائيل بين أدناه نحو 117.7 شيكل/يوم في نشاط الزراعة، وأعلاه نحو 312.5 شيكل/يوم في نشاط البناء والتشييد خلال نفس الربع.

المالية العامة



شهد الربع الرابع 2024 ارتفاعاً ملحوظاً في حجم المنح والمساعدات الخارجية، مقابل تراجع إيرادات المقاصة، وهو ما أدى بالمحصلة إلى ارتفاع إجمالي الإيرادات العامة والمنح (على الأساس النقدي) بنحو 23.3% مقارنة بالربع المناظر، وفقاً

لبيانات وزارة المالية، ليبلغ نحو 4.2 مليار شيكل. فقد تضاعف حجم المنح والمساعدات الخارجية خلال هذا الربع، ليبلغ نحو 1.3 مليار شيكل مقارنة بأقل من نصف مليار خلال الربع المناظر. كذلك ارتفعت إيرادات الجباية المحلية بنحو 23.4% خلال هذا الربع إلى 1.2 مليار شيكل، إلا أنه وبالرغم من هذه الزيادة، فإن هذه الإيرادات تبقى دون مستواها ما قبل فترة الحرب. وعلى العكس من ذلك تراجع إيرادات المقاصة بنحو 13.2% خلال نفس الفترة، لتبلغ ما يقارب 1.7 مليار شيكل، علماً بأن المبلغ المستحق من هذه الإيرادات يبلغ نحو 2.7 مليار شيكل.



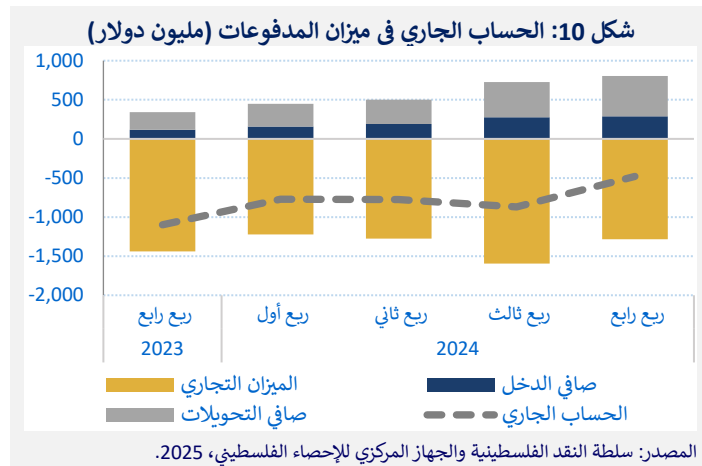
وساهم توفر السيولة لدى الحكومة في زيادة قدرتها على الوفاء بالتزاماتها خلال هذا الربع، إذ ارتفعت النفقات العامة وفقاً للأساس النقدي، بنحو 11.4% خلال الربع الرابع 2024 مقارنة بالربع المناظر، لتبلغ 4.5 مليار شيكل، شكلت فاتورة الأجور

والرواتب نحو 40.1% منها، فيما شكلت نفقات غير الأجور نحو 45.2%.

بالرغم من تحسن السيولة، إلا أن الدين العام الحكومي (تحديداً الدين المحلي) قد استمر في الزيادة ليبلغ نحو 4.2 مليار دولار نهاية الربع الرابع 2024، مرتفعاً بنحو 11.2% على أساس سنوي، ومشكلاً ما يقارب 30.7% من الناتج المحلي الإجمالي. ويأتي هذا الارتفاع بشكل أساسي نتيجة لزيادة الدين المحلي الحكومي، الذي ارتفع بنحو 17.1% خلال الفترة ذاتها ليبلغ ما يقارب 2.9 مليار دولار.

القطاع الخارجي

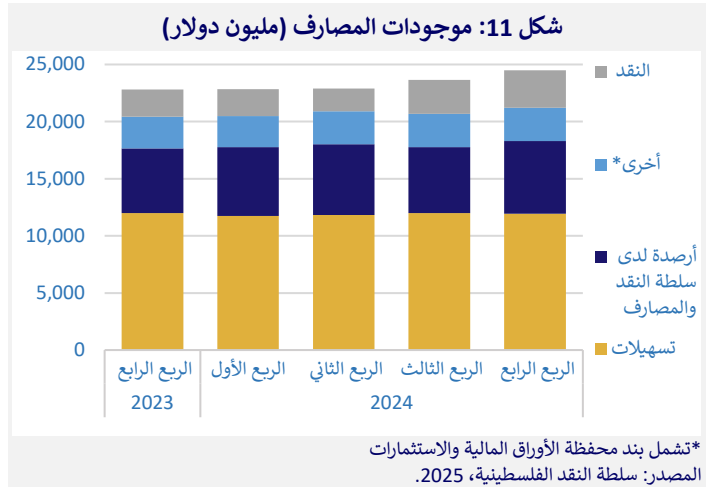
انخفض عجز الحساب الجاري في فلسطين خلال الربع الرابع 2024، إلى أقل من النصف مقارنة بالربع السابق والمناظر، ليبلغ نحو 480 مليون دولار، وهو ما يشكل نحو 13.0% من الناتج المحلي الاسمي خلال نفس الربع. وجاء هذا التحسن نتيجة زيادة كل من صافي الدخل (زيادة تعويضات العاملين الفلسطينيين في إسرائيل) وزيادة التحويلات الجارية (التحويلات للقطاع الحكومي) بشكل ملحوظ. إذ تضاعف صافي الدخل خلال هذا الربع مقارنة بالربع المناظر، ليبلغ نحو 289 مليون دولار. كما تضاعف حساب صافي التحويلات الجارية، ليبلغ حوالي 516 مليون دولار خلال الفترة نفسها.



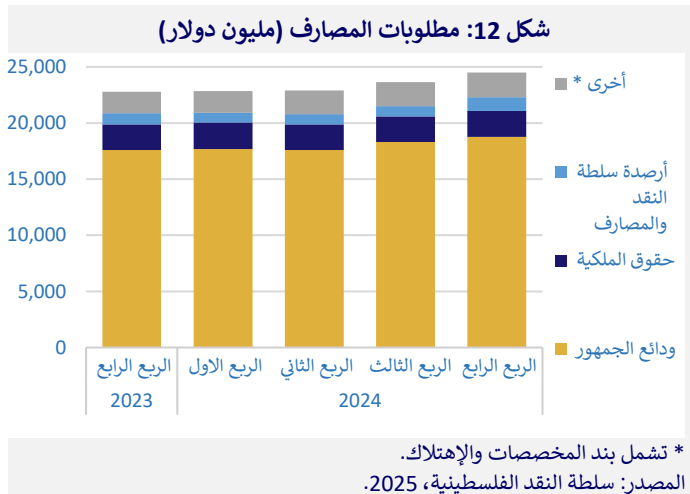
كذلك أيضاً، شهد هذا الربع، تحسن العجز في الميزان التجاري (الصادات - الواردات) بنحو 10.7% مقارنة بالربع المناظر، ليبلغ ما يقارب 1.3 مليار دولار، أو ما يعادل حوالي 34.9% من الناتج المحلي الاسمي.

التطورات المصرفية

شهد الربع الرابع من العام 2024، ارتفاع إجمالي موجودات المصارف بنحو 7.4% مقارنة بالربع المناظر، ليبلغ حوالي 24.5 مليار دولار. ويعزى هذا الارتفاع بشكل أساسي إلى زيادة بند أرصدة المصارف في الخارج، وبند



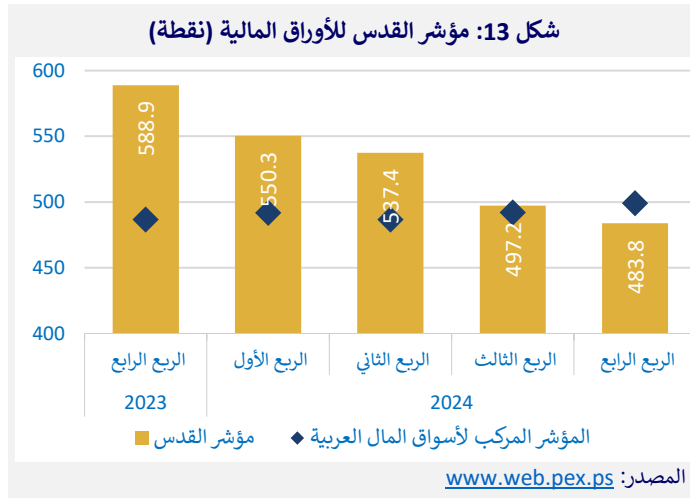
النقدية والمعادن الثمينة، وبالرغم من تراجع التسهيلات الائتمانية بنحو 0.3% خلال الفترة نفسها، لتبلغ ما يقارب 11.9 مليار دولار. علماً بأن ارتفاع متوسط سعر صرف الدولار مقابل الشيكل (نهاية الفترة) بنحو 1.4% مقارنة بالربع المناظر، من شأنه أن يثبط من الزيادة في موجودات المصارف، خاصة أن جزءاً لا بأس به من هذه الموجودات هو بعملة الشيكل الاسرائيلي.



وفي المقابل، فإن الزيادة في جانب المطلوبات، جاءت بشكل أساسي نتيجة تحسن ودائع الجمهور (في قطاع غزة تحديداً) خلال هذا الربع، بنحو 6.8%، على أساس سنوي، لتبلغ ما يقارب 18.8 مليار دولار. كذلك شهد هذا الربع ارتفاع باقي البنود الأخرى على

أساس سنوي، إلا أن مساهمتها في زيادة المطلوبات كانت بسيطة ولم تتعدى 1% في أفضل الحالات.

بورصة فلسطين



استمر تراجع أداء بورصة فلسطين خلال الربع الرابع 2024، إذ تراجع مؤشر القدس بنحو 2.7%، و17.8% مقارنة بالربع السابق والمناظر على الترتيب، ليبلغ نحو 483.8 نقطة بالمتوسط. وجاء هذا التراجع وسط أداء متذبذب تشهده

بورصة فلسطين في ظل حالة من الترقب وظروف أمنية واقتصادية صعبة وغير مستقرة. واتصفت التدولات في هذا الربع بالشح وانعدام الزخم، وتدني مستويات السيولة، إضافة إلى الافتقار للصفقات المؤسسية الكبرى التي من شأنها أن ترفع قيمة هذه التداولات.

وانعكس أثر هذه التطورات على كافة المؤشرات الفرعية التي تراجعت بنسب متفاوتة، أعلاها كان مؤشر البنوك الذي انخفض بنحو 20.7% مقارنة بالربع المناظر، فيما تراجع مؤشر الاستثمار بنحو 14.5%، وتراجع مؤشر الصناعة ومؤشر الخدمات بنحو 13.9% لكل منهما. وكان مؤشر قطاع التأمين الأقل تراجعاً بنسبة 4.0% خلال نفس الفترة.

وفي هذا الإطار، يذكر أن أداء مؤشر بورصة فلسطين وبالرغم من الظروف والتحديات المحيطة، إلا أنه بقي قريباً من المؤشر المركب لأسواق المال العربية، الذي يصدره صندوق النقد العربي والذي أظهر تحسناً طفيفاً في أداء الأسواق المالية العربية مجتمعة، خلال الربع الرابع 2024⁽⁴⁾.

(4) صندوق النقد العربي، يناير 2025، النشرة الشهرية لأسواق الأوراق المالية العربية، العدد 55.

المؤشرات الرئيسية للاقتصاد الفلسطيني

2024				2023				المؤشر
ربع رابع	ربع ثالث	ربع ثاني	ربع اول	ربع رابع	ربع ثالث	ربع ثاني	ربع أول	
معدل تغير سنوي								
0.9-	30.9-	32.3-	34.9-	29.5-	2.6	2.8	3.1	الناتج المحلي الحقيقي في فلسطين
1.1	19.5-	22.0-	24.7-	18.8-	2.9	4.7	4.3	الضفة الغربية
41.2-	86.8-	85.9-	85.9-	81.3-	1.1	6.3-	2.6-	قطاع غزة
2.8-	31.9-	33.4-	36.1-	31.3-	0.1-	0	0.3	نصيب الفرد من الناتج المحلي الحقيقي
1.0-	21.2-	23.6-	26.3-	20.9-	0.2	1.9	1.5	الضفة الغربية
42.0-	86.9-	86.0-	86.1-	82.3-	1.7-	8.9-	5.2-	قطاع غزة
الأسعار والتضخم (معدل تغير سنوي)								
82.6	55.0	46.6	27.7	11.3	4.5	3.6	4.0	فلسطين
1.1	2.7	2.4	3.7	5.2	5.0	4.2	4.7	الضفة الغربية
324.8	258.4	217.8	120.3	35	3.3	1.8	1.7	قطاع غزة
معدلات البطالة (كنسبة من القوى العاملة)								
46.5	48.0	48.9	51.6	46.5	24.1	24.7	25.2	فلسطين
28.8	30.7	31.1	35.2	29.6	12.9	13.4	14	الضفة الغربية
79.0	79.7	82	82	74	42.1	46.4	45.9	قطاع غزة
الطلب الكلي (كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي الاسمي)								
113.0	119.1	117.0	115.9	115.9	120.2	120.8	119.0	الاستهلاك الكلي
22.5	21.7	19.8	18.3	20.3	21.5	21.3	17.9	عام
90.5	97.4	97.2	97.5	95.7	98.7	99.5	101.1	خاص
23.0	24.6	22.2	24.1	25.7	25.5	24.7	26.5	إجمالي التكوين الرأسمالي
34.9-	45.2-	38.3-	38.6-	42.4-	45.8-	43.2-	44.3-	الميزان التجاري
المالية العامة (كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي الاسمي)								
31.0	34.1	19.3	30.7	26.7	27.5	23.1	28.5	الإيرادات العامة والمنح
33.4	29.6	25.8	24.0	32.1	17.7	27.3	20.4	النفقات العامة وصافي الإقراض
11.9-	2.1-	10.0-	3.4	9.1-	8.2	6.4-	7.0	الرصيد الكلي (قبل الدعم الخارجي)
2.3-	4.5	6.5-	6.8	5.4-	9.8	4.2-	8.1	الرصيد الكلي (بعد الدعم الخارجي)
30.7	30.7	30.0	30.1	21.2	17.7	19.3	18.1	إجمالي الدين الحكومي

* بيانات البطالة في قطاع غزة وفلسطين هي بيانات تقديرية لأرباع العام 2024، والربع الرابع 2023.

(تابع) المؤشرات الرئيسة للاقتصاد الفلسطيني

2024				2023				المؤشر
ربع رابع	ربع ثالث	ربع ثاني	ربع أول	ربع رابع	ربع ثالث	ربع ثاني	ربع اول	
القطاع الخارجي (كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي الاسمي)								
21.7	21.0	19.0	22.4	19.0	17.5	16.4	18.5	الصادرات
56.7	66.3	57.3	60.9	61.4	63.3	59.5	62.8	الواردات
7.9	7.8	5.7	4.9	3.4	27.5	22.6	23.8	صافي الدخل
4.8	4.4	3.9	3.7	2.9	25.2	21.2	22.6	منها تعويضات العاملين
14.0	12.8	9.3	9.3	6.6	11.8	11.3	11.0	صافي للتحويلات الجارية
8.3	6.5	3.4	3.2	1.5	2.6	3	2.3	منها للقطاع الحكومي
13.0-	24.6-	23.3-	24.3-	32.4-	6.5-	9.3-	9.5-	الحساب الجاري
القطاع النقدي (معدل التغير السنوي)								
7.4	9.1	5.4	5.3	6.7	1.8	2.8	-0.6	موجودات/ مطلوبات الجهاز المصرفي
0.3-	5.4	1.5	4.4	8.5	4.8	9.9	3.7	التسهيلات الائتمانية، منها:
16.0	33.3	7.6	8.3	10.9	7.5-	11.4	6.8-	قطاع عام
4.5-	0.7-	0.1-	3.5	7.9	7.9	9.4	6.5	قطاع خاص
6.8	9.1	4.7	5.1	6.8	1.7	3.6	1.3	ودائع العملاء
1.2	1.1-	1.6	0.8	3.6	8.0	6.5	8.1	حقوق الملكية
بنود تذكيرية								
2,850.3	2,807.3	2,712.8	2,589.2	2,877.0	4,060.7	4,007.8	3,977.2	الناتج المحلي الحقيقي (مليون دولار)
3,680.3	3,530.0	3,326.2	3,174.6	3,396.7	4,830.9	4,814.8	4,805.5	الناتج المحلي الاسمي (مليون دولار)

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، وسلطة النقد الفلسطينية، 2025.

المؤشرات الرئيسية للاقتصاد العالمي

2024				2023				المؤشر
ربع أول	ربع ثاني	ربع ثالث	ربع رابع	ربع أول	ربع ثاني	ربع ثالث	ربع رابع	
معدل النمو (نسبة مئوية)								
2.5	2.7	3.1	2.9	3.1	2.9	2.4	1.7	الولايات المتحدة
1.2	0.9	0.6	0.4	0.1	0.1	0.6	1.3	اليورو
5.4	4.6	4.7	5.3	5.2	4.9	6.3	4.5	الصين
5.5	1.3-	1.4-	1.4-	3.5-	3.4	3.3	4.0	إسرائيل
2.9	2.6	2.4	2.0	2.3	2.7	2.6	2.8	الأردن
معدل التضخم (نسبة مئوية)								
2.7	2.6	3.2	3.3	3.2	3.3	3.7	5.8	الولايات المتحدة
2.2	2.2	2.5	2.6	2.7	4.9	6.2	8	اليورو
0.2	0.5	1.3	0.0	0.3-	0.1-	0.1	1.3	الصين
3.4	3.4	2.8	2.6	3.3	3.7	4.6	5.2	إسرائيل
1.3	1.6	1.7	1.4	1.4	1.0	2.0	4.0	الأردن
معدل البطالة (نسبة مئوية)								
4.1	4.2	4.0	3.8	3.7	3.7	3.6	3.5	الولايات المتحدة
6.2	6.3	6.5	6.5	6.5	6.5	6.5	6.6	اليورو
5.0	5.2	5.0	5.2	5.0	5.2	5.2	5.5	الصين
2.6	2.7	3.3	3.3	3.0	3.4	3.6	4.1	إسرائيل
21.4	21.5	21.4	21.4	21.4	22.3	22.3	21.9	الأردن
الأسعار العالمية *								
72.86	77.93	83.6	80.6	82.1	85.3	76.62	79.05	أسعار النفط (دولار/ برميل)
115.9	133.3	116.6	117.6	122.1	123.4	126.8	129.5	مؤشر أسعار الغذاء (100=2010)
2,663.1	2,479.6	2,336.3	2,071.8	1,975.5	1,928.5	1,978.3	1,888.3	أسعار الذهب (دولار/ أونصة)

<https://tradingeconomics.com>

* <https://www.worldbank.org/en/research/commodity-markets>